

التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار

د/عبد الله بن محمد الرزين

قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض

Abstract :

المخلص:

تعد التجربة السعودية الحديثة في مجال دعم ومساندة الاستثمار واحدة من التجارب العربية الناجحة في مجال تنمية الاستثمار بشقيه العام والخاص. ولقد كان لتأسيس الهيئات المنظمة لقطاعات الاستثمار أثرها الملموس على تنمية التخصص في القطاعات الإنتاجية. كما أن لتنظيم دخول رؤوس الأموال الأجنبية الأثر البالغ في نقل التقنية إلى أرض الواقع والرفع من جودة الأساليب الاستثمارية الحديثة .

سوف يغطي البحث مراحل التخطيط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية ؛ والآثار الاقتصادية لبناء البنية الأساسية ؛ ثم مراحل دخول القطاع الخاص وتحمله تنفيذ برامج الخطط التنموية ؛ ومدى نجاح تلك التجربة بالإضافة إلى استعراض للخطوات العملية التي تمت في سبيل دعم الاستثمار وكذا استعراض لنتائج تلك التجربة .

1- التطور الاقتصادي للمملكة:

1-1 تخطيط التطور

ترجع الاقتصاد السعودي في نموه في عدد من مراحل التطور الاقتصادي مثله مثل أي اقتصاد نام ؛ ومن خلال التخطيط الجيد الذي بني على ثلاث مرتكزات أساس تمكن الاقتصاد السعودي من النهوض والاستمرار في النمو والتقدم بالرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التي مرت على العالم أجمع وعلى المنطقة الخليجية بشكل خاص . وهذه المرتكزات كالتالي :

- التوجهات الأساس للتنمية
- تغيير محور الاهتمام لكل خطة تنموية خمسية
- الأخذ بمبدأ التخطيط بعيد المدى

أما بالنسبة للمرتكز الأول فقد جعل المخطط السعودي أمامه عدداً من الحقائق والتي تمثل توجه المجتمع بأسره دولة وأفراداً ومن أهمها الحفاظ على القيم الدينية والدفاع عن الوطن وحماية أراضيه والحفاظ على مستوى مقبول للمعيشة والرفاهة للمواطن .

وأما الثاني فحيث محدودية الموارد وتعدد الحاجات فلا يمكن لأي خطة اقتصادية أن تفي بالحد الأدنى من الرضا للحصول على معدل نمو لكل القطاعات ؛ ولكن من الممكن تحقيق معدل عال في نمو بعض القطاعات اذا تم تفضيل بعض القطاعات والتركيز عليها بالانفاق وتأجيل البعض الآخر على أساس مبدأ القطاعات الأولى بالرعاية .

والمرتكز الثالث هو مرتكز أساس في بناء الخطط التنموية وهو مبدأ التخطيط بعيد المدى أو التنفيذ المرحلي للمشروعات سواء الإنتاجية أو الاجتماعية ؛ على أساس التنفيذ بقدر حاجة المجتمع الأنية مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التوسع في المشروع نفسه عندما تظهر الحاجة مرة أخرى بحيث تكون المرحلة السابقة مرحلة أولى .

2-1 هيكل الاقتصاد السعودي:

يتألف الهيكل الاقتصادي في المملكة من ثلاثة قطاعات اقتصادية مهمة وهي القطاع النفطي والقطاع الحكومي القطاع الخاص وتشكل فيما بينها الإطار العام لهيكلية الاقتصاد السعودي ، ويتمحور حولها إعداد الخطط التنموية ولقد كان للقطاع النفط دور

القيادة في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال المراحل الأولى من التخطيط التنموي بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها في تدفق الإنفاق الحكومي نحو إنشاء البنية الأساسية ، وتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. لكن هذا الأثر التنموي لدور القطاع النفطي قد أخذ في التضاؤل إثر اتجاه الحكومة بداية من خطة التنمية الرابعة (1985-1990م) إلى التركيز على هدف توسيع قاعدة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل ، الأمر الذي انعكس أثره في زيادة مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في العملية التنموية.

ولقد كان لأثر تبني استراتيجية التنويع القطاعي الإنتاجي السعودي وتوسعة طاقاته المستقبلية الإنتاجية خلال الخطة الخمسية الرابعة (1405-1410هـ — 1985-1990م) انطلاقة حقيقية في قطاعات الإستثمار المختلفة وخاصة في القطاعات القائدة للنمو والتي حددتها الخطة بأنها الزراعة والصناعة والخدمات المالية . ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمات القطاعات الثلاثة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال عام 1999م.

جدول رقم (1) الأنصبة القطاعية لإجمالي الناتج المحلي بأقيام المنتجين بالأسعار الجارية لعام 1999م*

القطاع	القيمة (مليون ريال)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
قطاع النفط	173.848	34
القطاع الخاص	196.591	38
القطاع الحكومي	141.916	28
الإجمالي	512.355	100

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي السادس والثلاثون (1421هـ — 1999م). * تقديرية

3-1 مرحلة التخطيط

منذ 1970م والاقتصاد السعودي يتم إدارته من خلال خطط تنموية خمسية وكل خطة تحاول تجنب الأخطاء التي وقعت فيها سابقتها أو إكمال مرحلة نمو قطاع إنتاجي أو اجتماعي

ولقد أثمر أسلوب التخطيط الخمسي إثماراً كبيراً بحيث وصلت القطاعات الإنتاجية إلى مرحلة من النمو بعضها لم يعد في حاجة إلى الدعم أو المساعدة من قبل ميزانية الدولة

1-3-1 خطة تنويع الموارد الاقتصادية

تبنّت الخطط التنموية الخمسية منذ الخطة الأولى إستراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم جعل الاقتصاد أحادي المصدر . وعليه فقد تنوعت مكونات هيكل الموارد الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر :

- الأول الموارد الطبيعية ومنها الأرض والمياه والثروة المعدنية والطاقة الشمسية
- الثاني الموارد البشرية بجانبه الكمي والنوعي
- الثالث الموارد المصنعة والمتمثلة في رأس المال الاجتماعي ورأس المال الإنتاجي وتصنف القطاعات الإنتاجية في قسمين رئيسيين القطاع النفطي والذي يعتمد بشكل رئيس على إنتاج وتصدير البترول الخام دون تصنيعه في منتجات نهائية ؛ والقسم الثاني القطاع غير النفطي والذي يتكون من قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات مثل التجارة الداخلية والخارجية والخدمات المالية (وقطاع الثروة المعدنية .

1-3-2 هيكل الاستثمار في الاقتصاد السعودي

مر قطاع الاستثمار في الاقتصاد السعودي بعدد من المراحل تطور خلالها هذا القطاع حتى أصبح من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد السعودي وهذه المراحل كالتالي :

لمرحلة الأولى: مرحلة التأسيس

يتشكل قطاع الاستثمار الكلي من الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي وهو يمثل مع القطاع العائلي والقطاع الحكومي مكونات هيكل الطلب الكلي .

وفي أول الخطط الخمسية التي بدأت في 1390هـ ، 1970م كان اهتمام المخطط بالبداية في تنمية الاستثمارات الحكومية والتي تمثل رأس المال الإنتاجي خاصة في القطاع النفطي ؛ بالإضافة إلى التركيز على تأسيس البنية التحتية وبناء رأس المال الاجتماعي ؛ وذلك لتأسيس محضن جيد وعوامل جذب قوية للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ؛ وكذا استثارة الإدخارات الكامنة والمعتلة .

المرحلة الثانية: مرحلة الدعم ومساندة القطاع الخاص

ركزت أهداف الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة إلى حد ما على مساندة ودعم تنمية القطاع الخاص وتهيئة السبل الكفيلة بنجاحه ونمائه ؛ وتمثل ذلك فيما يلي:

- دعم استكمال البنية التحتية والتوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية .
- بناء نظام مصرفي قوي وتوفير سبل الحصول على التمويل بشروط ميسرة .
- بناء الجانب الإداري وخاصة التنظيمات والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وعلاقاته مع الغير وحفظ حقوقه ؛ وذلك من خلال تبني نقل الأساليب الإدارية الحديثة والتقنيات المتقدمة في البلدان المتقدمة .
- تفعيل جانب الدعم المالي وتمويل المشاريع لمختلف القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وتمثل في البنك الزراعي ؛ والقطاع الصناعي ويدعمه صندوق التنمية الصناعية وقطاع البناء والتشييد ويدعمه صندوق التنمية العقارية ؛ بالإضافة الى صندوق الإستثمارات العامة وبنك التسليف السعودي والتي من شأنها دعم عدد مختلف من المشروعات المتنوعة

المرحلة الثالثة: مرحلة مشاركة القطاع الخاص في التنمية

وهذه المرحلة تمثل فترة الإستفادة من منجزات الخطط التنموية السابقة ؛ وحصاد ثمره الجهود ؛ والتي عملت على تهيئة المناخ المناسب للإستثمار وجذب القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بجاهزية البنية التحتية والتجهيزات الأساس ؛ وعليه فقد تبنت الخطط التنموية الخمسية استراتيجيه اسناد تنفيذ بعض برامج تلك الخطط إلى القطاع الخاص وتمثل ذلك في صور عديدة منها : تحويل بعض المشروعات الإقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي أو إعطاء الفرصة بداءة للقطاع الخاص على شكل امتياز ونحوه .

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة الهيكلة والتجربة الحديثة في تنمية الاستثمار:

حيث شهدت المرحلة الحالية توجهها قوياً نحو تفعيل دور الاستثمار من قبل القطاعين الحكومي والخاص ؛ حيث واكب هذا التوجه إحداث عدد من المؤسسات الإقتصادية الجديدة التي من شأنها التهيئة لإنجاح هذا التوجه وتدعيمه من الجانب الإستشاري والنظامي ومنها :

- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى
 - إنشاء المجلس الأعلى لشئون البترول والمعادن
 - إعادة تحديث نظام جديد لاستثمار رأس المال الأجنبي
 - تأسيس الهيئة العامة للاستثمار
 - تأسيس الهيئة العامة للاتصالات
 - تأسيس الهيئة العامة للسياحة
- بالإضافة الى ذلك تم اتخاذ عدد من القرارات بهدف دعم التوجه نحو تخصيص بعض المشروعات العامة ومن ذلك :
- إنشاء شركة للخدمات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين للقيام بأعمال التشغيل والصيانة .
 - أقرت الحكومة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء ودمج شركات الكهرباء المختلفة في شركة واحدة تعنى بهذه الخدمة بأسم الشركة السعودية للكهرباء .
 - تم إقرار تخصيص قطاع الإتصالات بإنشاء شركة الإتصالات السعودية وتهيئتها للإكتتاب العام .
 - إقرار تخصيص الخطوط السعودية وتهيئتها للإكتتاب العام
 - أسناد جميع أعمال إدارة أرصفة الموانئ وصيانتها وتوفير معداتها إلى القطاع الخاص
 - توقيع عقود الغاز مع الشركات الأجنبية .
- وتم تقاسم الأدوار في مسؤولية دعم الإستثمار وتوجيهه بين تلك المؤسسات الجديدة :
- المجلس الإقتصادي الأعلى
 - المجلس الأعلى لشئون البترول والمعادن
 - الهيئة العامة للإستثمار
 - الهيئة العامة للإتصالات
 - الهيئة العامة للسياحة
- المرحلة الخامسة: تخطيط النمو في الفترة الحالية :**

تم إعداد الأهداف الإستراتيجية في الخطتين السادسة والسابعة (والتي بدأت من 1415-1420هـ 1995-2000م والسابعة من 1420-1425هـ 2000-2004م) على

أساس زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة القطاع الخاص وتحسين أداء القطاع الحكومي وخاصة فيما يتعلق بعلاقته مع القطاع الخاص ؛ وتهيئة الأنظمة والمناخ العام للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية .حيث تضمنت الخطة السابعة الأهداف التنموية التالية :

1. تعزيز الطاقات الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من تنفيذ الاستثمارات المجدية واختيار التقنيات الفعالة والملائمة
2. تمكين القطاع الخاص من استثمار الفرص التي يتيحها تزايد اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة بعد انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية .
3. تنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة سوق العمل لضمان توظيف كامل وتوزيع أمثل للموارد .
4. ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية في المجالات الإنتاجية والإستهلاكية
5. حشد الموارد المالية للقطاع الخاص وتعبئتها من خلال توسيع نطاق السوق المحلية

2: دور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار

تمكنت الخطط الخمسية السابقة في تحقيق مكاسب عدة نتيجة التطبيق السليم ومحاولة بلوغ أهدافها المرسومة لها ؛ ومن أهم تلك الأهداف تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من تحمله جزءاً مهماً في برامج التنمية . وكان للدعم الحكومي المنظم لمعظم القطاعات الإنتاجية دور رئيس في التعجيل في نمو تلك القطاعات التي يقوم على إدارتها القطاع الخاص ؛ ومنها على سبيل المثال : القطاع الزراعي والصناعي والخدمي .

وتشير الدراسات المسحية التي نفذتها وزارة التخطيط الى الإمكانيات الجيدة التي يمتلكها القطاع الخاص التي تمكنه من الإعتماد على قدراته الذاتية دونما دعم كبير من القطاع الحكومي ؛ حيث أوضحت نتائج مسح مؤسسات القطاع الخاص أن التمويل الحكومي للقطاع الخاص أصبح يشكل أقل من 5% من إجمالي تمويل الإستثمارات لدى القطاع في عام 1418هـ 1998م ؛ وأن حصيلة التعامل مع الوزارات واجهات الحكومية أسهمت بنسبة 13% فقط من إجمالي إيرادات القطاع الخاص عام 1418هـ 1998/م بالمقارنة مع مايزيد عن ثلث الإيرادات الكلية قبل عقد من الزمان .

1-2 استراتيجية دعم وتنشيط الاستثمار

دأبت الخطط الخمسية التنموية على مراجعة الإستراتيجيات وإعادة النظر في بعض النظم والسياسات الاقتصادية المتبعة بما يساهم في تفعيل التوجه الاستثماري نحو القطاعات الاقتصادية غير النفطية المؤهلة كمتطلبات أساس موازية لتحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل ومن أبرز تلك المراجعات الأمور التالية :

- مراجعة وتحسين الأساليب الكفيلة باستمرار زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وما تمخض عن ذلك من قرارات تخصيص الاتصالات والموائى والكهرباء.
- إعادة إصدار نظام الاستثمار الأجنبي بعد مراجعته والإعلان عن مراجعة نظام الضرائب المعمول به حالياً، وتعديله ليصبح أكثر جاذبية للمستثمرين.
- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى ليتولى بلورة السياسة الاقتصادية للمملكة ومتابعة تنفيذها، وتحقيق الترابط بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها بالاقتصاد الوطني.
- إنشاء الهيئة العليا للسياحة لكي تتولى مهام التخطيط والمتابعة لعملية التنمية السياحية بالمملكة بكافة أبعادها.
- تمكين القطاع الخاص من المشاركة في مجلس القوى العاملة من خلال عضوية رؤساء الغرف التجارية الصناعية بالرياض وجدة والشرقية في المجلس الأعلى، وعضوية أمين عام مجلس الغرف السعودية في اللجنة التنفيذية لمجلس القوى العاملة.
- وضع القواعد النظامية للوحدات السكنية المفروشة لإلزام مستثمريها بجميع التزامات الفنادق بصفة عامة تحقيقاً للأمن والسلامة، وتوفير وسائل الراحة للنزلاء.
- التوسع في منح تأشيرات الزيارة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب من القنصليات السعودية بالخارج مباشرة تسهيلاً لإجراءات التأشيرات بما يخدم قطاع الأعمال وتدفع الاستثمار الأجنبي.
- تعديل نظام الصندوق السعودي للتنمية ليتولى الإسهام في دعم الصادرات الوطنية غير النفطية من خلال تمويلها وضمانها.
- فتح باب العمرة على مدار العام وعدم تحديد أعداد المعتمرين من الخارج والسماح لهم بالتنقل داخل مدن المملكة المختلفة.

- السماح للأجانب بتملك العقارات في المملكة، وتعديل نظام الكفيل بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.
- إصدار نظام جديد للتأمينات الاجتماعية يعمل على تحسين المعاشات والتعويضات، وتوسيع دائرة مستحقيها.
- إعادة النظر في نظام العمل والعمال الذي يتوقع له أن يعمل على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتشجيع السعوديين على العمل بالقطاع الخاص.
- وضع ضوابط للشركات العائلية لتنظيم الجوانب التي تكفل استمراريتها ككيانات اقتصادية تعمل داخل الاقتصاد الوطني.
- إنشاء المجلس الأعلى لشئون البترول للبت في كافة شئون البترول والغاز والمواد الهيدروكربونية الأخرى .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية ويشمل ذلك تفعيل الأنظمة والقرارات المنظمة لها والعمل على دراسة المشاكل التي تعيق من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

2-2 توجهات مستقبلية لدعم قطاع الإستثمار :

- وفي إطار سعي المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ورغبة منها في التواءم مع النظام العالمي الجديد وجذباً للاستثمارات الأجنبية والمحلية فقد قامت بإجراء المزيد من التعديلات على أنظمتها الاقتصادية بهدف زيادة الحركة في نشاطاتها الاقتصادية والإسراع بعملية تحقيق طموحاتها التنموية ، وفي هذا الإطار تم إقرار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والذي جاء بالعديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب منها :
- الجوانب المتعلقة بالضرائب على أرباح المستثمر الأجنبي مثل تحمل الدولة 15% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد عن 100 ألف ريال سنوياً وإقرار مبدأ ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة .
 - يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة .
 - يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين :

الأولى : منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي .

الثانية : منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي ، ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة والتعليمات .

- الجوانب الإجرائية والإدارية مثل إعادة النظر في نظام الكفالات والإقامة وتملك العقارات بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ، وضرورة اختصار الوثائق المطلوب تقديمها من قبل الشريك الأجنبي، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها كمستثمر .
- الجوانب المتعلقة بصلب النظام مثل توسيع مجالات المشاريع التي يسمح للشريك الأجنبي بالاستثمار فيها وعدم تحديدها بمشروعات التنمية.
- جوانب أخرى مثل السماح للأجانب بالاستثمار في سوق الأسهم.

3 متطلبات تنمية وتوسيع قاعدة الاقتصاد السعودي¹

يمكن إيجاز أبرز متطلبات توسيع قاعدة الاقتصاد السعودي حسب رؤية خطة التنمية السابعة 2000-2004م فيما يلي :

1-3 التوسع في سياسة التخصيص:

بالإضافة إلى إصدار قرار مجلس الوزراء رقم 60 لعام 1418هـ الذي عكس بشكل مباشر توجهات المملكة نحو التخصيص ، وذلك باعتماد الأسس والأساليب الكفيلة بزيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني ، وتحويل بعض الأنشطة الاقتصادية إليه وفق خطة مدروسة. وقد تواصل هذا التجسيد بإقرار مجلس الوزراء الموقر لإستراتيجية التخصيص في المملكة ، وما تبعه من قرار تخصيص مرفق الاتصالات وتحويله إلى شركة مساهمة ، وكذلك إسناد إدارة وتشغيل بعض أنشطة المؤسسة العامة للموانئ إلى القطاع الخاص ، وأيضاً قرار مجلس الوزراء بإعادة تنظيم قطاع الكهرباء بتأسيس شركة مساهمة موحدة للكهرباء على مستوى المملكة.

فقد أعطت خطة التنمية السادسة (1995-2000م) دفعة قوية لعملية التخصيص في المملكة من خلال تبنيها للهدف الإستراتيجي الثالث المتعلق باتباع سياسة فتح المجال

¹الخطة الخمسية السابعة

للقطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي وعدم ممارسة الحكومة لأي نشاط يستطيع هذا القطاع الاضطلاع به ، وذلك من خلال عدة صور شملت الآتي :

- المشروعات العامة الجديدة ،
- منح القطاع الخاص عقود الإدارة والتشغيل للمشروعات القائمة ،
- بيع حصص الحكومة في الشركات المساهمة للقطاع الخاص.
- اعتماد الأسس والأساليب الكفيلة بزيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني .

وما يمكن ملاحظته على عملية التخصيص في المملكة أن التطبيق لم يواكب القرار السياسي المتخذ بشأنه، ويرجع ذلك إلى ارتباط التخصيص ببعض المخاوف المتعلقة بمستقبل العمالة ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، وانخفاض أسعار الأسهم في السوق المحلية ، ولعل الرغبة في حصد كل المنافع المبتغاة من وراء التخصيص كتحقيق مساهمة أكبر للقطاع الخاص ، وخفض عجوزات ميزانية الدولة ، وتحقيق الكفاءة والفعالية في أداء الشركات المراد تحويلها دون الرغبة في تحمل تكاليف الحصول على هذه المنافع هو السبب المباشر وراء هذا البطء في التنفيذ ، وكذلك عدم اكتمال وضع آلية ثابتة ذات دفع ذاتي نحو التخصيص.

ولتفعيل عملية التخصيص في المملكة سواء من حيث إنجازها في مدى زمني معين أو من خلال إيجاد آلية محددة لتنفيذها فإن هناك مجموعة من الاعتبارات التي ينبغي الأخذ بها لتحقيق هذا الهدف نوردتها فيما يلي:

- 1- تمثيل القطاع الخاص في اللجنة المشكلة لدراسة موضوع التخصيص وتنفيذه.
- 2- إجراء أعمال موازية تتطلبها عملية التخصيص، وذلك بتطوير الأنظمة، وإجراء إصلاح مالي جوهره تطوير السوق المالية .

3 - تشجيع قيام الشركات المساهمة لما يقترن بهذا النمط من تنظيم جيد وحسن استخدام للموارد وفعالية في التخطيط والرقابة، إضافة لما يتسم به هذا النوع من الشركات من اتساع قاعدة الملكية وجذب استثمارات صغار المستثمرين. ومن الجدير بالذكر أن وجود سوق مالية متطورة سيُشجع أصحاب الشركات العائلية على تحويل شركاتهم إلى شركات مساهمة عامة.

4- إجراء تقويم دقيق للمشروعات المراد خصصتها من حيث التكلفة والعائد ، ولأوضاع المالية لموجودات هذه المشروعات ، وإجراء دراسات دقيقة لسوق الاستثمار لتحديد الأسهم التي يمكن طرحها للاكتتاب العام بحيث يستطيع السوق استيعابها دون التأثير سلباً على أسعارها. ويجب الاستعانة ببيوت الخبرة المحاسبية أو الاقتصادية في هذا الشأن. والاستفادة من التجارب العالمية خصوصاً التي تتشابه ظروفها مع ظروف المملكة

2-3 تطوير القطاع المالي:

اعتمدت سياسة تمويل التنمية في المملكة خلال فترة الفوائض المالية التي صاحبت الطفرة النفطية على الميزانية العامة للدولة ، مما أدى إلى تحويل واسع النطاق للوفورات المالية إلى يد الأفراد والمؤسسات. لكن مع انخفاض الإيرادات النفطية برز التفكير جدياً في وجوب اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي اعتماداً على تعبئة وتوجيه السيولة الموجودة لدى القطاع الخاص لخدمة التنمية الاقتصادية ، خصوصاً وأن الدولة أنجزت قسماً كبيراً من الهياكل الأساسية والإنتاجية والخدمية بتمويل من ميزانياتها العامة.

ومما لاشك فيه أن قيام البنوك بهذا الدور في التمويل الإنمائي يساهم في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشروعات القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، الأمر الذي يعكس أثره إيجاباً في صورة نمو وتنوع الأنشطة المولدة للنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة. ويساهم في هذا الاتجاه أيضاً تطوير سوق الأوراق المالية وتفعيل دور مؤسسات التمويل المتخصصة بالشكل الذي يؤدي إلى تنامي الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على النقاط التالية:

أ- تنمية المدخرات عبر المحافظ البنكية في البنوك السعودية عن طريق توفير وتنويع الأوعية الادخارية (الصناديق والمحافظ) التي تلبي احتياجات العملاء من حيث الربحية والأمان والسيولة.

ب- توسع البنوك التجارية في الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص مع العمل على حل مشكلة الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية لمنح الإئتمان بحيث تضمن استعادة أموالها في حالة عدم السداد لأي سبب كان. ويمكن للحكومة أن تتدخل باعتبارها ضامناً ، أو أن

تساهم مع البنوك والقطاع الخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة في إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان الذي يمنح للقطاع الخاص كحل لمشكلة الضمانات التي تتطلبها البنوك التجارية بحيث تضمن استرداد أموالها.

ج- تطوير سوق الأوراق المالية لزيادة ضخ الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية من خلال تأثير هذه السوق على تنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع ، وتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لتنمية الأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

د- تفعيل دور مؤسسات التمويل المتخصصة مثل بنك التسليف السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية.

هـ- تفعيل وسائل أخرى للتمويل مثل: فتح المجال لتنشيط الخدمات الإسلامية لدى البنوك امثل المرابحة والتأجير التمويلي، والبيع بالتقسيط للتيسير على المستثمرين الذين ليس لديهم سيولة أو تمويلًا كافيًا لإنجاز أعمالهم.

3-3 تطوير القطاعات الإنتاجية

والمقصود بالقطاعات الإنتاجية في القطاع غير النفطي مثل القطاع الصناعي والزراعي والخدمي بجميع أنواعه ويشمل ذلك من خلال الأمور التالية :

أولاً: التركيز على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتطورة

فمن منطلق استخدام البنية التحتية والتجهيزات الرأسمالية التي تم تهيئتها خلال فترات متفاوتة من الخطط التنموية السابقة ؛ فمن المتصور أن يتم ذلك الاستخدام بأقصى طاقاته المتوقعة وعليه لا بد من الطبيعي أن تستمر الحكومة في إعطاء أولوية لتطوير الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، التي تستخدم تقنيات متقدمة وعمالة فنية ماهرة. إذ إن تكلفة العمالة تشكل نسبة منخفضة من هيكل التكلفة الكلية للمنشآت العاملة في هذه الصناعات، وخاصة في ظل الإعتماد في الغالب على المصادر الخارجية للعمالة .

وبهذه السياسة ستكون قادرة على دفع أجور عالية نسبياً وتهيئ بيئة عمل ملائمة للعمالة السعودية الماهرة، التي يتوقع أن تجتذبها مثل هذه الصناعات والتي تمثل استجابة عملية لأهداف خطط التنمية . وسوف تتوفر بيئة مواتية لنمو الصناعات ذات التقنيات المتطورة والكثافة الرأسمالية العالية، وستوفر المساندة اللازمة لها في سبيل تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

ثانياً الإهتمام بالتجارة الإقليمية

تتميز المملكة بموقع جغرافي متميز بين أوروبا وشبه القارة الهندية مما يمكنها من تطوير خدمات النقل إلى مصر وشمال غرب إفريقيا ودول شمال الجزيرة العربية، وتعزيز إسهاماتها في تنمية التجارة الإقليمية. وسيتيح ذلك للقطاع الخاص السعودي، أن يؤدي دوراً إقليمياً بفضل التجهيزات الأساسية المتوافرة له ومرافق الاتصالات الحديثة المتاحة له حالياً والمقبلة على المزيد من التطوير. وسيسهّم إنشاء المناطق الحرة في جذب الأنشطة التجارية والصناعة وتشجيعها، ويدعم توجيهها نحو الاستفادة من أسواق شمال إفريقيا ودول شمال الجزيرة العربية بفضل موقع المملكة المتميز.

3-4 دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية:

خلال العقود الأولى، ركزت السياسات التنموية على تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية، وبناء نظام مصرفي قوي، وتوفير التمويل بشروط ميسرة. وقد أسهمت تلك السياسات في بناء القاعدة الإنتاجية، وإنتاج العديد من السلع وخاصة تلك التي يتم استيرادها من الخارج. وإكمالاً لما تم إنجازه ستستمر الحكومة في جهودها التنموية، خلال العدين القادمين، الرامية إلى تحسين الكفاءة وزيادة القدرات التنافسية للقطاع الخاص فضلاً عن انتهاج السياسات الهادفة إلى توسيع نطاق نشاطاته وتويع قاعدته الإنتاجية.

وتمثل الإنتاجية والكفاءة، حجر الزاوية في بناء اقتصاد مزدهر في ظل معدلات النمو السكاني المرتفع. ولهذا تركز الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية على أهمية السياسات التي تستهدف زيادة إنتاجية القطاع الخاص وزيادة كفاءته الاقتصادية من خلال الآتي:

- 1 - تحويل الاستثمار من القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى.
- 2 - تيسير نقل الأساليب الإدارية الحديثة والتقنيات المتقدمة وذلك من خلال تبني عمليات الإنتاج والمنتجات التي تم تطويرها في البلدان المتقدمة اقتصادياً وإقامة روابط قوية مع الشركات العالمية الرائدة بما يتجاوز الإطار البسيط لترتيبات البيع والشراء. ومما يدعم هذا الاتجاه تعزيز الاستثمارات الإنتاجية.

3 - تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزات نسبية أو تتوافر لها القدرات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية.

4 - تهيئة المناخ الاقتصادي والتنظيمي لزيادة الإنتاجية مع الاستمرار في بناء المزيد من التجهيزات الأساسية واتباع نظم الحوافز التي تساعد على تحسين الكفاءة.

3-5 تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وهي إحدى الوظائف المهمة للهيئة العامة للاستثمار حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في زيادة رقعة المنافسة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة فضلاً عما تجلبه هذه الاستثمارات من تقنية متطورة. ومع تزايد أعداد الدول التي تبذل كل الجهود لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، تزايدت المنافسة الدولية على استقطاب هذه الاستثمارات.

وتوفر الدولة العديد من العناصر والمزايا الإيجابية التي تشكل في مجموعها حافزاً كافياً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، منها الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تنعم به، والسجل الحافل في ضمان الاستقرار الاقتصادي والتزامها الواضح والمستمر بتعزيز النشاط الاقتصادي في إطار سياسات اقتصاد السوق.

وفي إطار المنظور بعيد المدى سوف يتم مواصلة الجهود الرامية لتحسين المناخ العام لأنشطة القطاع الخاص والاهتمام بتوسيع خدمات التجهيزات الأساسية وتحسينها، ووضع الأنظمة الحديثة ذات العلاقة بالاستثمار والعمل والأسواق والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. وبما يواكب التطورات والمستجدات المحلية والدولية، والتي منها على سبيل المثال، انضمام المملكة المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

3-6 تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية:

في ضوء الارتباط القوي بين الميزات النسبية والإنتاجية، فإن السياسات العامة التي تستهدف تعزيز إنتاجية القطاع الخاص غير النفطي، سوف تستمر وتمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسات بعيدة المدى الرامية لتحسين القدرات التنافسية لصادرات المملكة غير النفطية. فتحسين البيئة النظامية والمؤسسية مع بناء التجهيزات الأساسية الحديثة وتوسيع قاعدة القوى العاملة السعودية المدربة والمنتجة، سيعزز الإنتاجية الكلية لعناصر

الإنتاج في الصناعات التصديرية مما يقلل من تكلفة الصادرات السعودية، ويسهم في تحقيق تحسن مطرد في مقدرتها التنافسية بالأسواق العالمية.

ولعله من الضروري أن يتم توسيع قاعدة الصادرات غير النفطية وتنميتها وترويجها. ومن بين العناصر الرئيسية المقترحة من قبل وزارة التخطيط لهذا المنظور ما يلي :

○ الدعم المستمر لمركز تنمية الصادرات الذي تم إنشاؤه في مجلس الغرف التجارية الصناعية.

○ تبسيط الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتصدير من أجل تشجيع الصادرات.

○ مواصلة الجهود لتعزيز روابط التجارة الحرة بين الدول العربية، مع الاستمرار في تعميق التعاون في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشير التوقعات بعيدة المدى التي أعدتها وزارة التخطيط إلى أن الصادرات السلعية غير النفطية سوف تستمر في أدائها المتميز خلال العشرين عاماً القادمة، إذ من المتوقع أن تحقق معدل نمو سنوي فعلي قدره (10.2%) في المتوسط، خلال العقدين القادمين، وتشكل في عام 1425/1424هـ — (2004م) ما نسبته (32.2%) من إجمالي قيمة الواردات المقدرة للعام نفسه. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 1441/1440هـ (2020م) إلى نحو (62.7%). (الجدول رقم 3/3).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن صادرات الخدمات والتي تمثل نحو (11.6%) من إجمالي الواردات للمملكة في عام 1420/1419هـ (1999م) سوف تنمو

هي الأخرى بمعدل سنوي حقيقي قدره (8.1%) في المتوسط، خلال العشرين عاماً

نسبة الصادرات للواردات			معدل النمو السنوي المتوسط		البيان
			المنظور بعيد المدى 2020 - 2000	خطة التنمية السابعة 2004/2000	
2020	2004	1999			
82.3	45.6	36.2	9.6	10.2	إجمالي الصادرات غير النفطية
62.7	32.2	24.5	10.2	11.0	صادرات سلعية غير نفطية:
16.2	12.0	8.4	8.8	13.1	* صادرات بتروكيماوية
46.5	20.1	16.1	10.9	9.9	* صادرات سلعية أخرى
19.6	13.5	11.6	8.1	8.3	صادرات الخدمات

القادمة لتبلغ ما نسبته (19.6%) من إجمالي الواردات في عام 1441/1440هـ — (2020م).

الجدول رقم (2) معدلات نمو الصادرات غير النفطية ونسبتها إلى الواردات
1421/1420هـ — 1441/1440هـ (2000م — 2020م)

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط.

ويتضح من هذه التوقعات أن إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية (السلعية والخدمية) سوف تغطي بحلول عام 1441/1440هـ (2020م) نحو (82.3%) من إجمالي قيمة الواردات مما سيحرر الجزء الأكبر من عائدات الصادرات النفطية لتوجيهها نحو الأصول الاستثمارية المنتجة (مالية أو عينية) التي تدر عائداً مستمراً يسهم في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية.

7-3 تنمية الموارد البشرية على المدى البعيد :

على مدى خطط التنمية المتتابعة تبلور مفهوم التنمية المستدامة على المدى البعيد ليشمل تنمية الموارد البشرية في المرحلة القادمة من أجل الارتقاء بها وتطويرها وتوفير المهارات العالية، ومواكبة التطور العلمي والتقني من خلال نقل التقنية وتطويرها بكفاءة عالية لمواجهة المنافسة الدولية.

التحديات الاستراتيجية ومعوقات التنمية البشرية

إن قدرة المملكة على استيعاب الابتكارات العلمية الجديدة والتقنيات المتطورة ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى تطور مواردها البشرية وكفاءتها. وتمثل التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة على المعلوماتية والمعرفة أهم التحديات التي ستجابه المملكة خلال القرن القادم.

وعلى الصعيد المحلي، يمثل رفع مستوى التعليم العام والعالي في المملكة إلى مستواه في الدول المتقدمة وزيادة معدلات الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية، أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها لتضييق الفجوة القائمة حالياً والتي تتسع بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل في المملكة، وإزالتها نهائياً بحلول عام 1441/1440هـ (2020م).

ويمكن تلخيص مجموعة التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية والتي ينبغي التعامل معها خلال العقدين القادمين على النحو الآتي:

- 1 - توفير فرص العمل الملائمة للداخلين حديثاً في سوق العمل والذين يتوقع أن ينمو عددهم بمعدل سنوي مقداره (4.7%) في المتوسط، خلال العقدين القادمين.
- 2 - التحديات الناجمة عن ضرورة إحلال العمالة السعودية محل غير السعودية في القطاع الخاص بمختلف المهن والأنشطة.
- 3 - تقليص الفجوة التقنية بين المملكة والعالم الخارجي مما يستلزم تكثيف الجهود نحو تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتها الإبداعية.
- 4 - تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني ومتطلبات سوق العمل.

مصادر البحث :

1. د. عبدالله بن محمد الرزين : دراسة اقتصادية للقطاعات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ؛ 1421هـ
2. الهيئة العامة للاستثمار
3. منجزات خطط التنمية "حقائق وأرقام " 1390-1418هـ 1970-1998م
4. منجزات خطط التنمية "حقائق وأرقام " 1390-1420هـ 1970-2000م
5. خطة التنمية الخمسية السابعة 1420-1425هـ 2000-2004م
6. خطة التنمية الخمسية السادسة 1415-1420هـ 1995-2000م
7. المؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين "حقائق وانجازات" ؛ الرياض 5-7 رجب 1405هـ
8. د. عبدالله العبيد اقتصاد المملكة العربية السعودية ؛ 1405هـ الرياض
9. مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي :فرص القرن الحادي والعشرين 19-21 ذوالقعدة 1421هـ
10. التقرير السنوي الخامس والثلاثون ؛ مؤسسة النقد العربي السعودي